خلال افتتاح مؤتمر «إستراتيجية الكويت الاقتصادية الجديدة 2025»

العجيل: تنفيذ سياسات شاملة تهدف لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتسهيل بيئة الأعمال

- المبادرات والمشاريع النوعية التي تم إطلاقها مثل "الرخصة الذكية" و"دمج الرخص المكتبية" تعكس سياسات تطوير بيئة الأعمال
- الكويت تبنت حزمة من الإجراءات لتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز الأطر القانونية ما ساهم في ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- نحن أمام فرصة تاريخية لنقل البلاد إلى مرحلة جديدة من النمو والإنتاجية والشراكة
- التحدي ليس في صياغة الطموحات بل في تحويلها لواقع ملموس عبر التعاون بين القطاعين والاستفادة من الكفاءات الوطنية

وزير التجارة خليفة العجيل يتوسط مسؤولين من القيادات الاقتصادية الكويتية

جانب من حضور مؤتمر (استراتيجية الكويت الاقتصادية الجديدة 2025)

أكد وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل، أن الحكومة تعمل على تنفيذ سياسات اقتصادية طموحة تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنوع وتسهيل بيئة الأعمال، بالإضافة إلى توسيع قاعدة المشاركة ورفع كفاءة الإدارة المالية للدولة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الوزير العجيل أمس الأربعاء إن خلال افتتاح مؤتمر "استراتيجية الكويت الاقتصادية الجديدة 2025"، الذي تنظمه هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالتعاون مع مجموعة "ذا بزنس يير"، ويشارك فيه نخبة من القيادات الاقتصادية وصناع القرار من مختلف القطاعات داخل الكويت وخارجها ويستمر ليوم واحد.

وأضاف أنه في ضوء هذه السياسات الاقتصادية تجلت مجموعة من القوانين والتشريعات المنجزة من قبل الحكومة مؤخرا مثل قانون الدين العام الذي يهدف إلى ترشيد أدوات التمويل ودعم الاستدامة المالية للدولة وكذلك قانون المطور العقاري الذي سينقل القطاع العقاري والمصرفي والاستثماري إلى مراحل جديدة من النمو والتطور.

ولفت العجيل إلى المبادرات والمشاريع النوعية التي تم اطلاقها مؤخرا، مثل مشروع "الرخصة الذكية" ونظام "دمج الرخص المكتبية" وتعديلات قانون الشركات والتي تعكس سياسات تطوير وتحسين بيئة الاعمال في الكويت مؤكدا أن "هذه الاصلاحات الحكومية انعكست على كافة المؤشرات الاقتصادية للدولة".

وبين أنه قبل إقرار هذه الإصلاحات شهد الناتج المحلي نموا ملحوظا بنسبه 4 في المئة في القطاعات غير النفطية وهو ما يشير إلى بداية فعلية في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية.

وذكر العجيل أن "الحكومة تتطلع إلى تحسين هذه المعدلات خلال عام 2025 والأعوام المقبلة بإذن الله" مضيفا "إننا أمام فرصة تاريخية لنقل الكويت إلى مرحلة جديدة من النمو والإنتاجية والشراكة".

أما على صعيد الاستثمار الأجنبي أوضح العجيل أن الكويت تبنت حزمة من الإجراءات لتحسين بيئة الاستثمار ورفع مستويات الشفافية وتعزيز الأطر القانونية ما ساهم في ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20 في المئة خلال العام الماضي.

وأشار إلى أن البلاد شهدت دخول جملة من الاستثمارات الدولية في قطاعات مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والبنية التحتية وهو ما يعكس حجم ثقة المستثمر الأجنبي في الكويت كمركز استثماري مستقر وطموح.

وأوضح أن المشاريع الاستراتيجية الضخمة مثل مصفاة "الزور" وميناء "مبارك الكبير" و"سكة الحديد الوطنية" إلى جانب تطوير المدن الذكية والبنى التحتية لا تعزز البنية الاقتصادية للبلاد فحسب بل تؤسس لاقتصاد مستدام يرتكز على الابتكار والتنوع والشراكة بين القطاع الخاص والحكومة.

وقال إن "التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - تمثل البوصلة التي نهتدي بها جميعا في صياغة السياسات الاقتصادية للدولة".

وأضاف أن "سموه أكد مرارا أن الكويت تقف اليوم أمام مسؤولية تاريخية تتطلب التحرك الجاد لبناء اقتصاد مرن في التعامل ومنفتح على العالم قائم على المعرفة والابتكار يقوده القطاع الخاص وتدعمه الدولة ويتفاعل بثقة مع التطورات المتسارعة إقليميا وعالميا".

وأكد العجيل أن "التحدي اليوم ليس في صياغة الطموحات بل في تحويلها إلى واقع ملموس من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من الكفاءات الوطنية وتعزيز موقع الكويت كمحور اقتصادي واستثماري مؤثر في المنطقة".

وذكر أن الحكومة تنظر إلى المستقبل بثقة وتتعامل مع التحديات كفرص لتسير بخطى واثقة نحو بناء نموذج اقتصادي كويتي جديد وهو نموذج يؤمن بالشراكة وينحاز للحداثة ويستثمر في الإنسان قبل كل شيء.

ويهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على التحولات الاستراتيجية التي تشهدها البلاد في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح التي تعزز التنافسية الإقليمية وتحفز على ادماج القطاع الخاص في بيئة تنظيمية أكثر كفاءة.

وتطرق المتحدثون في المؤتمر إلى عدد من المحاور الاقتصادية والاستراتيجية منها الجهود الوطنية المبذولة لإحياء المشاريع المتوقفة وتسريع تنفيذ مشاريع تنموية كبرى مثل مصفاة "الزور" و"سكة الحديد الوطنية" وميناء "مبارك الكبير".

وناقش المشاركون خلال الجلسات أيضا دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم النمو الاقتصادي مع التركيز على تحسين مناخ الاستثمار من خلال الاستقرار السياسي والتشريعات المحفزة والتحول نحو اقتصاد متنوع قائم على الابتكار والتكنولوجيا فضلا عن استعراض استراتيجية البلاد نحو التنويع الصناعي والاستدامة وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة وتقنيات الأتمتة وإدارة الموارد بطرق ذكية وصديقة للبيئة.

وسلطوا الضوء على رؤية "كويت 2035" وخططها التنفيذية ضمن المخطط الهيكلي 2040 بوصفها خارطة طريق نحو اقتصاد أكثر مرونة وخدمات اجتماعية أفضل وتنمية شاملة تقودها الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت

«التجاري» ينظم برنامجاً تنفيذياً بعنوان «العقلية الإستراتيجية» لرفع كفاءة قادة المستقبل

إلهام محفوظ والدكتور يوسف صيداني مع فريق الادارة التنفيذية بالبنك

في إطار التعاون المستمر بين البنك التجاري الكويتي والجامعة الأمريكية في بيروت – كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال، وفي سياق مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، نظّم البنك برنامجًا تنفيذيًا تحت عنوان "العقلية الاستراتيجية" لرفع كفاءة قادة المستقبل في البنك، حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز التفكير الاستراتيجي بين أعضاء الإدارة التنفيذية، بما يواكب التغيرات المتسارعة في بيئة العمل المصرفي ويعزز الأداء المؤسسي.

وشهد افتتاح البرنامج حضور إلهام محفوظ رئيس الجهاز التنفيذي للبنك، وصادق العبدالله مدير عام قطاع الموارد البشرية في البنك - بالإضافة إلى الدكتوريوسف صيداني، عميد كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية في بيروت وعدد من أساتذة الكلية.

وفي كلمتها الافتتاحية للبرنامج، أكدت إلهام محفوظ على أهمية التفكير الاستراتيجي في ظل التغيرات السريعة في القطاع المصرفي لافتة أنه: "في بيئة العمل المصرفي سريعة التغير والتي تشكلها التحولات الرقمية، وتطور توقعات واحتياجات العملاء، والمتطلبات التنظيمية، وحالة عدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد العالمي، فإن وجود استراتيجية واضحة ليس مجرد خيار هام، بل هو ضرورة حتمية". وتابعت مؤكدة أن الاستراتيجية تمثل البوصلة التي توجهنا نحو الطريق الصحيح وتحدّد رؤيتنا، وتدفعنا نحو الابتكار، وترشدنا نحو كيفية تخصيص الموارد لنتمكن من تشكيل مسارنا لتحقيق النمو المستدام والمسؤول في البنك.

وفي سياق متصل قال صادق العبدالله "يسعى البنك التجاري إلى تمكين قادة المستقبل من خلال برامج تدريبية متقدمة بالتعاون مع جامعات عالمية، وهو ما يعزز دورنا في تطوير المهارات القيادية التي تساهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية." وتابع موضحاً أن البنك يسعى من خلال شراكاته الأكاديمية مع مؤسسات تعليمية مرموقة، مثل الجامعة الأمريكية في بيروت، إلى تأهيل الكفاءات القيادية للمستقبل عبر برامج تدريبية متخصصة.

من جهته، أعرب الدكتور يوسف صيداني عن فخره بالشراكة مع البنك التجاري الكويتي، مؤكدًا على التزام الجامعة الأمريكية في بيروت بتزويد قادة الأعمال بالمعرفة اللازمة لتحقيق النجاح في بيئة الأعمال المحلية والدولية.

كما قام الدكتورهنري عزام رياض دمشقية بقيادة مناقشات متخصصة تهدف إلى تمكين القادة بالأدوات والأطر اللازمة لتطوير رؤية استراتيجية طويلة الأمد، وقدما أيضا دراسات حالة وتطبيقات واقعية لربط النظرية بالتطبيق في مواضيع مثل تحليل السيناريوهات، تحديد المواقع التنافسية، والقيادة في ظل حالة عدم اليقين.

هذا، ويؤكد البنك التجاري الكويتي تعزيز استثماراته في رأس المال البشري من خلال شراكات استراتيجية مع المؤسسات التعليمية الرائدة، مما يساهم في بناء جيل من القادة المبدعين القادرين على مواجهة التحديات المستقبلية. إن مثل هذه المبادرات تؤكد التزام البنك بتقديم أفضل الفرص التعليمية والتطويرية لكوادره، مما يعزز من ريادته في القطاع المصرفي ويسهم في دفع عجلة النمو المستدام في السوق المحلي.

جدد رعايته لمؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك في دبي

«برقان» يعزز توجهه نحو إستراتيجيات استثمارية طويلة الأمد ومستدامة

فريق بنك برقان في جناحه خلال المؤتمر

انطلاقاً من جهوده الرامية إلى تعزيز مكانته في تطوير قطاع الخدمات المصرفية الشخصية وقطاع الشركات والاستثمار على مستوى المنطقة، أعلن بنك برقان عن رعايته لمؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك 2025 الذي استضافته مدينة دبي، مؤخراً، وعلى مدار يومين، بحضور نخبة من المؤسسات العالمية المرموقة مثل وكالة ستاندرد آند بورز غلوبل، فيتش، جي بي مورغان، والعديد من الجهات الأخرى. وشهد المؤتمر، الذي يُعدّ أضخم حدث مصرفي واستثماري في الشرق الأوسط، مشاركة أكثر من 75 خبيراً، وأكثر من 1,800 ممثل من الجهات الحكومية والشركات والمستثمرين والبنوك ومكاتب المحاماة والهيئات التنظيمية ومزودي الخدمات، بما في ذلك نحو 80% من الجهات الإقليمية المصدِرة خلال عامي 2024/2025. وتجسّد رعاية بنك برقان المتجدّدة لهذا الحدث البارز التزامه الراسخ كشريك مالي موثوق في توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الاستثمارية لتلبية متطلبات السوق المتطورة، بما ينسجم مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. (ESG)

وبهذه المناسبة، شدّد عبدالله عبدالمجيد معرفي، مدير عام- إدارة الخزينة والمؤسسات المالية في بنك برقان، على أهمية رعاية الفعاليات المحورية مثل مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك، تماشياً مع الركائز الاستراتيجية للبنك، والتي تشمل تعزيز بيئة الأعمال في الكويت، وإعادة هيكلة وتوجيه الأصول عبر توسيع وتنويع ملف التمويل، فضلاً عن تقوية مركز السيولة وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر، إلى جانب السعي الدائم لاستكشاف فرص نمو واعدة في أسواق جديدة. كما أشار إلى أن نجاح بنك برقان المتواصل في تمويل الجهات الحكومية والهيئات المدعومة من الحكومة، بالإضافة إلى تمويل البنوك والمؤسسات المالية على الصعيد المحلي والعالمي، يعكس استراتيجيته التمويلية الهادفة إلى تطوير قاعدته التمويلية المتنوعة، لتحقيق نمو مستدام، والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت 2035 "كويت جديدة"، مع التركيز بشكل أساسي على الاستدامة والاستثمار المستدام والأخلاقي.

من جهته، قال محمد نجيب الزنكي، مدير عام- الخدمات المصرفية للشركات في بنك برقان: "تواصل الكويت ترسيخ مكانتها كوجهة جاذبة للمستثمرين الأجانب الطموحين الذين يسعون إلى تعزيز حضورهم والمساهمة في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها المنطقة. وبفضل التوسّع المستمر بخدمات ومنتجات بنك برقان الاستثمارية، بات بإمكاننا دعم الاستثمارات الأجنبية الكبيرة، والتي تعتبر حيوية للتنمية المستمرة للبنية التحتية الوطنية والقطاعات الرئيسية".

وأضاف الزنكي: "في بنك برقان، نؤمن بأن النجاح في مجال الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار يرتكز على بناء شبكات قوية وعابرة للحدود. وتشكل فعاليات مثل مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك منصة استراتيجية لتعزيز هذه الروابط، إذ تتيح فرصاً لتوسيع العلاقات وتعميقها، والبقاء في مقدّمة التطورات التي يشهدها القطاع. ومن خلال رعايتنا، نتمكن من مواكبة أحدث التطورات في الأسواق المالية الإقليمية والعالمية، وهو ما يُعدّ عاملاً مهماً في تعزيز ميزتنا التنافسية، ودعامة أساسية لمواصلة ترسيخ مكانتنا كشريك موثوق ومفضّل للمؤسسات الدولية وعملائنا من الشركات."

وشهد المؤتمر هذا العام طرح مجموعة من القضايا المحورية، حيث انطلقت الجلسات بموضوع: "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عامي 2025/2026: التعامل مع التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات الإقليمية"، تلتها جلسة بعنوان: "رؤية المصدرين: استراتيجيات التمويل من أبرز الشركات في المنطقة"، بالإضافة إلى "آطلاق آفاق النمو والإمكانات العالمية في التمويل الإسلامي"، و"تطور عمليات ترتيب القروض المشتركة في الشرق الأوسط: موازنة التسعير والاستدامة والمنافسة"، بالإضافة إلى مناقشة مواضيع أخرى تتعلّق بالسوق.